الإعمار والإسكان توقّـع مذكرة تفاهم مع الصين في المجال العمراني

بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان، أمس الخميس، عن توقيع مذكرة تفاهم مع دولة الصين في المجال العمراني، فيما دعت الشركات الصينية إلى الاستثمار في البلاد، أكدت أن العراق مقبل على ثورة عمرانية واقتصادية ويحتاج الى شركات "رصينة".

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي في بيان صدر امس، وتسلمت المدى نسخة منه: إن "الوزارة وقعت، على هامش المشاركة في ورشة عمل عن الإدارة العامة لتنمية المدن في العاصمة الصينية بكين، مذكرة تفاهم مع الجانب الصيني في المجال العمراني"، مبيناً أنها "تتضمن التعاون في مجال الإعمار والبناء وتبادل الخبرات وإقامة الدورات التدريبية".

وأضاف الدراجي: أن "الجانبين اتفقا على تبادل الزيارات والاطلاع ميدانياً على المشاريع العمرانية من أجل الاستفادة من الخبرات الصينية"، داعياً الشركات الصينية إلى "الاستثمار في العراق".

وأكد الدراجي أن "العراق بلد واعد في مجال الاستثمار، وهو مقبل على ثورة عمرانية واقتصادية ويحتاج لشركات رصينة عملاقة قادرة على تنفيذ مشاريع البنى التحتية".

وكانت وزارة الخارجية العراقية احتفلت في ٢٥ آب ٢٠٠٨، باليوبيل الذهبي للعلاقات العراقية الصينية، بحضور السفير الصيني في بغداد تشانغ يي.

وزار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي دولة الصين في تموز الماضي، برفقة وفد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين في القطاعات المختلفة، حيث تركزت الزيارة على سُبل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الطاقة والاستثمار والنقل والسلع والزراعة والخدمات.

وتعد الصين ثاني أكبر دولة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية بعد أن أزاحت اليابان التي احتلت المرتبة الثالثة، كما تتمتع بحق النقض "الفيتو" بعد أن أصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.

وأقر البرلمان العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن للمستثمر الأجنبي استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة" التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوماً للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة للاستثماري.

مؤسسة التمويل الدولية تعتبر أن الأداء المالي والبيروقراطية وراء إعاقة التنمية بالعراق

بغداد / متابعة المدى

قال مسؤول كبير بمؤسسة التمويل الدولية، ذراع الاستثمار بالبنك الدولي، الأربعاء الماضي، إن المؤسسة تستهدف ضخ نحو ٨٠٠ مليون دولار معظمها في قطاعي الطاقة والبنوك في العراق على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مشددا على ان من أكبر العقبات في طريق التنمية بالعراق هي البيروقراطية وضعف اداء القطاع المالي. وقال نائب رئيس المؤسسة رشاد كلداني في تصريح صحافي، إنه "سيتم تخصيص ما بين ٣٠٠ مليون و٥٠٠ مليون دولار من رأسمال المؤسسة لمشروعات لجمع الغاز الذي يجري حرقه حاليا في حقول النفط"،مضيفا ان "ما نتطلع إليه على مدى ثلاث سنوات هو توفير تمويل قدره نحو ٨٠٠ مليون دولار". وأضاف كلداني: ان "مؤسسة التمويل الدولية ستركز بشكل أساسي على قطاعات الغاز وتوليد الكهرباء والبنوك ومواد البناء وقطاعي الزراعة والاسكان ايضاً.

ويعتمد العراق بشكل اساس على صادرات النفط لجني ٩٥ بالمئة من إيرادات الحكومة، فيما تحتاج البنية التحتية في البلاد بشكل عام، لإعادة تأهيل شامل بعد عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية، وتعتبر الاستثمارات ضرورية في كل القطاعات، علماً ان القطاع الخاص ما يزال صغيراً نسبياً بالمقارنة مع الشركات المملوكة للدولة حيث ما زال القطاع الحكومي يضم الجانب الأكبر من العمالة بعد تسع سنوات على سقوط النظام السابق.

ومنحت مؤسسة التمويل الدولية في شباط الماضي الوحدة العراقية لشركة الاتصالات المتنقلة (زين) الكويتية قرضا بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لأجل سبع سنوات، لمساعدتها في توسيع الخدمة وتحسينها.

وأشار كلداني الى أن "المؤسسة تجري محادثات مع شركة أخرى للهاتف المحمول في العراق بشأن قرض" من دون ان يدلي بمزيد من التفاصيل في هذا الجانب.

وكشف كلداني ان المؤسسة "تتطلع لتقديم ما بين ٥٠ مليون و١٠٠ مليون دولار من خلال مزيج من القروض وشراء حصص في مشروعات لتوليد الكهرباء تديرها شركات محلية وأجنبية"، مضيفاً انها تعتزم ايضاً "تخصيص ما بين ٥٠ مليون و١٠٠ مليون دولار لتقديم قروض أو شراء حصص في بنوك خاصة".

وشدد نائب رئيس المؤسسة على ان "من أكبر العقبات في طريق التنمية بالعراق، هي البيروقراطية، وضعف اداء القطاع المالي".

وأوضح أن "ما نتطلع إليه هو دعم تطور النظام المصرفي من خلال التمويل وأيضا من خلال المساعدة بالخدمات الاستشارية وتوفير أدوات مالية جديدة بالسوق".

ويوجد في العراق سبعة بنوك حكومية إلى جانب ٢٣ بنكا خاصا تقليديا و١٢ بنكا إسلاميا بين محلي وأجنبي، وتوفر ثمانية بنوك خاصة فقط خدمات السحب النقدي الآلي وخدمات بطاقات الائتمان بحسب الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي.

ولفت كلداني الى أن المؤسسة "تعتزم أيضا توقيع اتفاق خلال أسبوعين للاستحواذ على حصة قيمتها ٢٥ مليون دولار في المصرف التجاري العراقي الذي يملك البنك الأهلي المتحد البحريني ٤٩ بالمئة من أسهمه".

يذكر ان مؤسسة التمويل الدولية تعتبر أكبر هيئة عالمية للتنمية، وهي تركز على القطاع الخاص في البلدان النامية، وفتحت أول مكتب لها في العراق العام الحالي ٢٠١١.

النجف تشكو من تقصير وزارة التجارة في توفير مفردات البطاقة التموينية

النجف / اكانيوز

قالت اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة النجف امس الخميس إن هناك تقصيرا من جانب وزارة التجارة والحكومة الاتحادية في توفير مفردات البطاقة التموينية حتى بعد تقليص عدد المشمولين باستلامها، مبينة أن مخازن المحافظة فارغة. وتعتمد شريحة واسعة من العراقيين في غذائهم الأساسي على ما يتزودون به عن طريق البطاقة التموينية وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في عام ١٩٩١ عقب اجتياح صدام حسين دولة الكويت.

وقال عضو اللجنة محمد رضا الفتلاوي لوكالة (آكانيوز): إن "هناك تقصيرا واضحا من جانب الحكومة ووزارة التجارة في توفير مفردات البطاقة التموينية، والوزارة لم تفِ بوعودها إذ أعلنت في وقت سابق أنها ستوفر خمس مواد أساسية هي: (الرز، الطحين، السكر، الزيت، والحليب ". وتابع بالقول "التقصير ما يزال مستمرا برغم تقليص عدد المشمولين باستلامها بعد حجبها عن المواطنين الذين يزيد دخلهم على ١,٥ مليون دينار شهريا".

وأضاف الفتلاوي: "لم يتبدل الحال فالمخازن الآن فارغة والمواد المجهزة لا تكفي لسد احتياجات أبناء النجف كافة لكون المواد تأتي تباعا وهناك تقصير واضح من قبل وزارة التجارة".

وتتضمن البطاقة التموينية توزيع خمس مواد غذائية رئيسة على العوائل العراقية شهريا، هي: الطحين والرز والزيت والسكر، إضافة إلى حليب الأطفال وبسعر رمزي.

وُطبق هذا النظام بشكل أساسي منذ عام ١٩٩٦ وكان يتضمن توزيع أكثر من ١٠ مواد بينها البقوليات ومعجون الطماطم ومساحيق الغسيل التي رُفعت من البطاقة في العام الماضي.

العراق يبلغ قريباً مرحلة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الخُضر

بغداد / متابعة المدى

قالت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب العراقي امس الخميس، إن العراق سيبلغ خلال السنوات القليلة المقبلة مرحلة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الخضر بسبب زيادة الدعم الحكومي، مبينة أن تراجع الواقع الزراعي للسنوات الماضية اشر لدى منظمات دولية وخلق تغييراً بالحالة الاجتماعية.

وتعتمد السوق العراقية بشكل رئيس بعد عام ٢٠٠٣ على الخضر المستوردة من تركيا وإيران وسوريا، فيما كان العراق قبل هذا التأريخ مكتفياً ذاتياً من محاصيل الخضر.

وأعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا المرتبطة بمجلس الوزراء العراقي، عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وقال عضو اللجنة شعلان عبد الجبار لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "العراق كان قبل دخول القوات الأميركية مكتفياً ذاتياً من ناحية الناتج المحلي لمحاصيل الخضر، لكن بعد عام ٢٠٠٣ رُفع بشكل تام الدعم الحكومي لهذا القطاع وسبب ذلك تدهوره".

واوضح عبد الجبار أن "السنوات القليلة المقبلة سيكون العراق مكتفياً ذاتياً من ناحية إنتاج محاصيل الخضر"، لافتا إلى أن "الدعم بدأ يزداد بالنسبة للمزارعين، وهناك دور كبير لوزارة الزارعة في مساعي النهوض بالواقع الزراعي".

وكانت الحكومة العراقية قد خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

البنك المركزي العراقي يطرح مشروعاً لفك تداخل الصلاحيات

بغداد / المدى

أعلن البنك المركزي العراقي، امس الخميس، أنه طرح مشروعا لفصل التشريعات والقوانين وتداخل الصلاحيات في المؤسسات الحكومية التي تعيق تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفف من البيروقراطية الإدارية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في تصريح صحفي: إن "البنك المركزي سيطرح مشروعا على الحكومة العراقية لفك القوانين المتشابكة التي تعيق التنمية الاقتصادية في البلاد وإلغاء التعليمات القديمة التي لا تتناسب مع توجه العراق لتوسيع المشاريع الاستثمارية".

وأضاف: أن "المستثمر العراقي يحتاج إلى ٣ آلاف دولار أميركي وأكثر من ٣ أشهر ويمر بـ٢٠ حلقة إدارية حتى يسمح له بتنفيذ مشروع بينما في كندا على سبيل المثال فان الفترة لافتتاح أي مشروع استثماري لا تتطلب سوى يومين و١٠٠ دولار وحلقتين إداريتين".

وتابع أن "ما اصدرته مؤسسة التمويل صحيح وهو واقع ومشخص من الحكومة العراقية الأمر الذي يتطلب إصلاحا شاملاً للقوانين والتعليمات وتداخل الصلاحيات التي تعرقل تنفيذ المشاريع الاقتصادية". وقالت مؤسسة التمويل الدولية أمس الأول الأربعاء، أن العراق لن يصل على مستوى التنمية في ظل قوانين وتعليمات تخنق الاقتصاد العراقي.

يذكر ان مؤسسة التمويل الدولية تعتبر أكبر هيئة عالمية للتنمية، وهي تركز على القطاع الخاص في البلدان النامية، وفتحت أول مكتب لها بالعراق في نيسان /أبريل الماضي. وأعلن البنك المركزي العراقي، أن متوسط دخل الفرد العراقي بلغ ٤ آلاف و٥٠٠ دولار أميركي سنويا خلال العام الحالي.

وأقرت هيئة الاستثمار في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفقا للقانون تعتبر الهيئة مسؤولة عن جميع المشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغيرات واسعة.

مجلس بغداد: مشروع القطار المعلّق غير مُدرج في موازنة العام المقبل

بغداد / المدى

أعلنت لجنة التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد امس الخميس أن مشروع القطار المعلق غير مدرج في موازنة العام المقبل الذي من المفترض أن تقوم شركة فرنسية بإعداد تصاميمه الأولية.

وقال رئيس اللجنة محمد الربيعي في تصريح صحفي: إن "مشروع القطار المعلق لا يمكن تنفيذه ضمن موازنة عام ٢٠١٢ لأن هناك معوقات إدارية وبيروقراطية إضافة إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء لم توافق عليه بصورة رسمية حتى الآن".

وأضاف: ان "شركة اليكستروم الفرنسية أبلغت مجلس محافظة بغداد بأنها خصصت ٥٠٠ الف دولار للتصميم الأولي للقطار المعلق من قرض مصرفي نسبة الفائدة فيه ١٪ ويستغرق تسديده فترة ١٥ عاماً".

وخصصت الحكومة العراقية مبلغ تريليون و٢٠٠ مليون دينار لمحافظة بغداد ضمن موازنة العام المقبل. ولفت الربيعي إلى أن "المشاريع الستراتيجية في العاصمة بغداد تتطلب وقتا طويلا لان هناك إجراءات إدارية معقّدة تقف أمام الإسراع في انجازها".

وأوضح: أن "حكومة بغداد المحلية أرسلت المشروع إلى الحكومة الاتحادية منذ تموز (يوليو) الماضي، لكنها لم تتلق الرد حتى أن الحكومة العراقية لم توضح المعوقات التي تحول دون توقيع العقد مع الشركة الفرنسية".

وعرضت محافظة بغداد مشروع القطار العملاق في حزيران/ يونيو من العام الماضي الذي حدد مساره الأول من قبل المحافظة والذي يشمل منطقة الشعب والمستنصرية والوزيرية وجسر الصرافية والعطيفية والكاظمية ومطار المثنى والعلاوي ويقوم القطار على استغلال الجزرات الوسطية في الشوارع العامة وتوفير دعامات هندسية متينة.

وتعاني العاصمة بغداد من أزمة نقل حادة بسبب كثرة نقاط التفتيش وازدياد عدد السيارات وقطع العديد من الشوارع.

قمة مجموعة العشرين تنعقد على وقع المعضلة اليونانية

كان / وكالات

سيحاول الأوروبيون خلال قمة مجموعة العشرين التي بدأت أعمالها أمس الخميس في كان بفرنسا (جنوب شرق فرنسا) أن يشرحوا للقوى الكبرى الأخرى المعضلة الجديدة التي يطرحها قرار اليونان تنظيم استفتاء ينطوي على مخاطر كبرى حول خطة الانقاذ الأوروبية.

ويلتقي رؤساء دول وحكومات البلدان الغنية والناشئة العشرين الكبرى ظهراً في قمة تستمر يومين في المنتجع السياحي الواقع جنوب شرق فرنسا على البحر الابيض المتوسط.

وفي الاساس، كان من المفترض ان يتم خلال هذه القمة عرض الاتفاق الذي تم التوصل اليه الاسبوع الماضي في بروكسل لإنقاذ اليونان والحؤول دون امتداد ازمة الديون التي تهدد دولا مثل ايطاليا ومجمل الاقتصاد العالمي.

وكانت الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين التي ستسلم المنصب الى المكسيك تأمل بالحصول على مساهمة من الدول الناشئة وفي مقدمها الصين، في الجهود المشتركة لتفادي حصول انكماش اقتصادي جديد في العالم، الا ان اليونان افشلت هذا المشروع باعلانها الاثنين قرارها اجراء استفتاء على الخطة الأوروبية.

مجموعة العشرين.. دول تمثل ٨٥٪ من الاقتصاد العالمي

تأسست مجموعة العشرين التي يجتمع رؤساء دولها وحكوماتها يومي الخميس والجمعة تشرين الثاني (نوفمبر) في كان جنوب شرق فرنسا، نهاية التسعينيات رداً على الازمتين الروسية والآسيوية وتضم كبرى الدول المصنعة والناشئة في العالم.

أعضاء مجموعة العشرين هم دول مجموعة السبع التي تضم الدول الصناعية الكبرى (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة) إضافة الى ١٢ دولة ناشئة (جنوب إفريقيا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا وتركيا) ويحتل الاتحاد الاوروبي الموقع العشرين، ممثلا برئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الاوروبية خوزيه مانويل باروزو، ويشارك في اشغال المجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما تدعى اسبانيا وهولندا بانتظام الى اجتماعاتها.

وبحسب مؤسسي مجموعة العشرين، فانها تمثل نحو "٨٥٪ من اجمالي الناتج الداخلي العالمي و٨٠٪ من التجارة العالمية (بما فيها المبادلات الداخلية في الاتحاد الاوروبي) وثلثي سكان العالم".

وتأسست المجموعة بمبادرة من مجموعة السبع، وحاولت هذه الدول الغنية إثر الأزمات التي اندلعت على التوالي في آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية، إقامة هيئة تسمح للقوى الكبرى في العالم بما فيها الدول الناشئة بالعمل معا لحل الازمات وتفادي حصولها.

وبشكل أوسع تعتبر مجموعة العشرين التي تتولى فرنسا رئاستها هذه السنة، الهيئة الرئيسة للتنسيق الاقتصادي العالمي عملا بقرار اتخذه قادتها خلال اجتماعهم في بيتسبرغ بالولايات المتحدة في أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٩.

واجتمع قادة مجموعة العشرين خمس مرات حتى الآن على مستوى قمة في تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٨ في واشنطن وبداية نيسان(ابريل) ٢٠٠٩ في لندن ونهاية ايلول(سبتمبر) ٢٠٠٩ في بيتسبرغ وحزيران(يونيو) ٢٠١٠ في تورونتو (كندا) وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ في سيول، وستنتقل الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين في اختتام قمة كان الى المكسيك.

وسبقت قمة مجموعة العشرين قمة ازمة مصغرة مساء الاربعاء في كان شارك فيها كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي استدعوا خلالها رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو على خلفية قراره.

وإثر القمة، اعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الالمانية انغيلا ميركل ان الاستفتاء يجب ان يكون حول انتماء اليونان الى منطقة اليورو، ولم تعد بالتالي فكرة تخلي احدى الدول عن العملة الأوروبية الموحدة من المواضيع المحرمة.

ولوّح مسؤولو الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بالتهديد المالي مؤكدين ان اثينا لن تحصل على القسم المقبل من المساعدة المقررة الا بعد اجراء الاستفتاء وفي حال قررت تطبيق الخطة الأوروبية. إلا ان الحكومة اليونانية بحاجة ماسة لهذه الاموال بحلول كانون الاول/ديسمبر لتفادي العجز عن السداد.

وعليه وافق باباندريو على تنظيم الاستفتاء المثير للجدل في ٤ كانون الاول/ديسمبر اي قبل الموعد المقرر سابقا. ويأمل الأوروبيون في ان تؤدي هذه التسوية الى طمأنة شركائهم والاسواق على حد سواء.

وصرح وزير الشؤون الاوروبية جان ليونيتي أمس الخميس أن منطقة اليورو "يمكنها الاستغناء" عن اليونان و"تجاوز" الصعوبات التي تمثلها هذه الاخيرة بعد ان باتت على وشك الإفلاس.

وقال ليونيتي لإذاعة "ار تي ال": ان "اليورو واوروبا بامكانهما الاستمرار" من دون اليونان، وهو احتمال ممكن في حال اجراء استفتاء نظرا لوزنها الاقتصادي،لان اليونان تشكل "٢٪ من اجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو و٤٪ من ديون منطقة اليورو".

واضاف ليونيتي: "علينا عدم الانجرار وراء الاوهام، اذا رفضت اليونان الخطة، فلن تحصل على الاموال"، مستعيدا ما قاله الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الالمانية انغيلا ميركل الى رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو الاربعاء الماضي.

وشدد ليونيتي على ان "تضامن الدول الـ١٧ غير ممكن من دون التزام وصرامة في الموازنة، وفي هذه الحالة سيكون مصير (اليونان) الافلاس وستضطر بالتالي الى الخروج من منطقة اليورو، لكنه سيكون قرار الشعب اليوناني ولن نقرر بالنيابة عنه".

واشار الى ان "اليونان لا يمكن تجاوزها لكن في الوقت نفسه من الممكن الاستغناء عنها".

وتابع "بامكاننا مساعدتهم وانقاذهم لكن لا يمكننا انقاذهم رغماً عنهم، وليس عذراً ان الدواء مُرّ لعدم تجرّعه".

وشدد على ان "اليورو واوروبا يمكنهما الاستمرار"، لكن "وبصفتي وزير للشؤون الاوروبية الأمر أشبه بضربة معنوية، لكنه ممكن على الصعيد الاقتصادي".

وبشأن ما يمكن ان يترتب عليه مثل هذا الاحتمال، توقع ليونيتي "انهيار" المصارف اليونانية، الا ان المصارف الفرنسية ستتمكن من تجاوز الازمة "لان انكشافها على الدّين اليوناني يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات يورو، اي قيمة اعادة رسملة المصارف الفرنسية في الاشهر الثلاثة الاولى للسنة المالية".

وقدّرت الهيئة المصرفية الاوروبية "اي بي ايه" حاجات المصارف الفرنسية الى اموال اضافية بـ٨،٨ مليارات يورو، وهو مبلغ من المفترض ان تحتفظ به كاحتياطي حتى حلول أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٢.

وعلى صعيد متصل، تبنّت الحكومة الايطالية مساء الاربعاء الماضي اجراءات جديدة لمواجهة ازمة الديون خلال جلسة استثنائية.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مصدر حكومي أن السلطات الإيطالية "أقرّت تعديلا يُعيد الاجراءات التي اعلنها رئيس الحكومة في رسالته الى الاتحاد الاوروبي" الاسبوع الماضي.